المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 674-685

Civil Society and Its Impact on Libyan National Security

Khaled Moftah Ahmed [1*] , Ali Moftah Ahmed [2]
[1,2] Department of Political Science, Faculty of Economics, Al-Marqab University, Al-Khums, Libya
*Corresponding author: alimoftah.al@gmail.com

المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي

أ. خالد مفتاح أحمد [*1] ، أ.علي مفتاح أحمد [2]
[2،1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

Received: 22-09-2025; **Accepted:** 26-11-2025; **Published:** 09-12-2025

Abstract:

The research focuses on the role of civil society in Libya and its impact on national security after the 2011 transformations. Civil society includes non-profit organizations that work to achieve social and humanitarian goals and is characterized by its independence from the state and the expansion of its activity after the revolution despite the challenges of weak government, militia interference, the absence of legislation, and the spread of weapons. Civil society also contributes to strengthening national security by raising awareness, community participation, and building trust between citizens and the state. To enhance its role, it must be involved in policy formulation, capacity building, strengthening official partnerships, and contributing to dialogue and scientific research to ensure the stability of society and achieve national security in a sustainable manner.

Keywords: Civil Society; National Security; Libya; Community Participation.

الملخص :

يركز البحث على دور المجتمع المدني في ليبيا وأثره على الأمن القومي بعد تحولات 2011م حيث يشمل المجتمع المدني المنظمات غير الربحية التي تعمل لتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية ويتميز باستقلاله عن الدولة وتوسع نشاطه بعد الثورة وبالرغم من تحديات ضعف الحكومات، تدخل الميليشيات، غياب التشريعات، وانتشار السلاح كما يسهم المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي من خلال رفع الوعي والمشاركة المجتمعية وبناء الثقة بين المواطنين والدولة، ولتعزيز دوره، يجب إشراكه في صياغة السياسات، بناء القدرات، تعزيز الشراكات الرسمية، والمساهمة في الحوار والبحث العلمي لضمان استقرار المجتمع وتحقيق الأمن القومي بشكل مستدام.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الأمن القومي؛ ليبيا؛ المشاركة المجتمعية.

مقدمة

في سياق العالم المعاصر الذي تتداخل فيه المصالح والأجندات، تسعى الدول الكبرى غالباً إلى تحقيق مصالحها على حساب الدول الإقليمية الأصغر حيث تُقدم هذه الدول مساعدات لدول الجنوب، سواءً من خلال المنح أو تمويل الجمعيات والمؤسسات المدنية، داعيةً إلى دور لا يمكن للحكومات القيام به لكن هذا الوضع أدى إلى ظهور "إمبراطوريات استعمارية" جديدة على الساحة الدولية والتي استخدمت فيه الدول الكبرى أدوات السيطرة المباشرة بشكل علني من خلال تفاعلها مع المجتمعات المستهدفة عبر الجمعيات المدنية، مستغلةً عدم خبرة دول الجنوب بأبعاد وأهداف تلك الجمعيات، لذا، يتطلب فهم مصالح الدول المانحة النظر إلى ما وراء الادعاءات الإنسانية التي تطرحها هذه الدول الكبرى عند التعامل مع مشاكل الدول الفقيرة، فغالبًا ما تتحول هذه الإعلانات إلى وسيلة لتحقيق أهداف توسعية وسياسية تخدم مصالحها في الهيمنة وفرض النفوذ داخل تلك المجتمعات لذا تنوعت وسائل وأساليب التمويل الأجنبي، من خلال القروض والمساعدات الثنائية، التعاون المتعدد الأطراف المالي أو الفني، أو عبر العلاقات المباشرة مع منظمات مالية وإنسانية أو مصارف وبنوك وتختلف تأثيرات هذه الأساليب تبعاً لطبيعة التفاعل بين الجهات الداعمة والدول المستفيدة، واستناداً إلى ذلك، جاءت فكرة هذا البحث لتحليل دور المجتمع المدني وتأثيره على الأمن القومي الليبي، حيث يتمحور التساؤل الرئيسي حول طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على الأمن القومي بكل أبعاده للإجابة عن هذا التساؤل ، سيتم اختبار الفرضية التي تفترض أن انتشار مؤسسات المجتمع المدني في بعض المجتمعات، وخاصة تلك التي تعتمد على تمويل أجنبي بحجة دعم التنمية أو تحسين الكفاءة في مجالات تعجز الحكومات عن تحقيقها، يؤدي إلى خلق أزمات بين الدول المانحة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والدول المدعومة يظهر هذا من خلال محاولات الدول المانحة فرض أجنداتها عبر هذه المنظمات لذا ارتكزت منهجية البحث على طبيعة الموضوع والفرضية المراد اختبارها، التي تتعلق بالمجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف استعراض وتحليل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني واستنباط دلالات تأثيرها الإيجابي والسلبي على الأمن القومي .

إشكالية البحث

برز المجتمع المدني كفاعل جديد له تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن القومي. إلا أن هذا الدور ظل متذبذباً بين الإسهام في تعزيز الاستقرار عبر رفع الوعي والمشاركة المجتمعية، وبين التسبب في أزمات نتيجة التمويل الأجنبي وفرض أجندات خارجية. ومن هنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل :ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على الأمن القومي الليبي، وما حدود مساهمتها الإيجابية والسلبية في ظل الظروف الراهنة؟

فرضية البحث

بناءً على الإشكالية، ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن انتشار مؤسسات المجتمع المدني تؤثر على الأمن القومي الليبي، بحيث يمكن أن يسهم المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي إذا تم تنظيمه وتشريعه بشكل واضح، بينما قد يشكل تهديداً إذا ظل خاضعاً لتمويل خارجي أو تدخلات غير رسمية.

أهمية البحث

- تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في دعم الأمن القومي الليبي بما يتلاءم مع التحولات المعاصرة.
- يواكب التوجهات العالمية في ربط المجتمع المدني بالأمن والاستقرار.
- يوفر نتائج وتوصيات يمكن أن تمثل خارطة طريق لصانعي القرار لتعزيز دور المجتمع المدني وضمان استدامة الأمن القومي.
- يشكل أساساً يمكن الاسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

أهداف البحث

1. تحديد مفهوم المجتمع المدني ووظائفه ومجالاته.
2. تحليل مفهوم الأمن القومي وأبعاده المختلفة.
3. دراسة واقع المجتمع المدني في ليبيا بعد عام 2011م.
4. بيان العلاقة بين المجتمع المدني والأمن القومي الليبي من حيث الإيجابيات والسلبيات.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز دور المجتمع المدني في دعم الأمن القومي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

تقسيمات البحث

ينقسم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول :مفهوم المجتمع المدني ووظائفه ومجالاته.
المحور الثاني :مفهوم الأمن القومي وأبعاده.
المحور الثالث :المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011م (الواقع والتحديات).
المحور الرابع :العلاقة بين المجتمع المدني والأمن القومي الليبي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني و وظائفه و مجالاته

فكرة المجتمع المدني لم تظهر من فراغ، بل كانت نتيجة طبيعية للتغيرات السياسية والاجتماعية الجذرية التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر والتي مهدت للثورات الأوروبية الطريق للانتقال من أنظمة الحكم الاستبدادية إلى الديمقراطيات الحديثة حيث ساد الاعتقاد آنذاك بأن استقرار الدولة يرتبط بشكل أساسي برضاء الرعية، وتلبية حاجاتهم الأساسية، ولعل هذا السياق هو الذي مهد لظهور مفهوم المجتمع المدني في الغرب، حيث تزاوجت نشأة الدولة الحديثة مع تطوره واندماجهما الوثيق، ليصبح المجتمع المدني بمثابة الوجه الآخر للدولة، فمع استقرار الديمقراطيات الغربية، وازدهر دور المجتمع المدني أصبح عنصراً أساسياً في الحياة السياسية والاجتماعية

أولاً: تعريف المجتمع المدني

مع تقلص دور الدولة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، برزت العديد من المؤسسات الدولية التي تدعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أنشطة تكمل جهود الدولة، وهذا التوجه شجع على ظهور مبادرات جماعية كثيرة أسفرت عن تأسيس جمعيات ومنظمات ذات أهداف متعددة لذا شهدت خلال العقود الأخيرة دول الجنوب، نشاطًا ملحوظًا في تعزيز وتوسيع النسيج الاجتماعي الذي يشجع الأفراد على المشاركة في أنشطة جماعية منظمة قائمة على التطوع في مجالات اقتصادية، واجتماعية، ودينية، وثقافية وبيئية، ورياضية، سعياً لتحقيق أهداف مجتمعية مستقلة عن الدولة.

إنّ الحديث عن مصطلح المجتمع المدني غامض بعض الشيء، إذ يستخدم للإشارة إلى العديد من المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تعزيز الحقوق والحريات، تقديم الخدمات، ودعم التعليم المستقل كما تشمل هذه المنظمات الجمعيات الخيرية، النقابات العمالية، المنظمات الدينية، والنقابات المهنية (أبو زيد، 2003م، ص283)، لذا يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة من التنظيمات غير الحكومية التي ينشئها الأفراد طوعًا بهدف خدمة مصالحهم الخاصة أو تحقيق المصلحة العامة، في إطار من الالتزام بقيم التسامح والاحترام المتبادل والتنوع والتعاون ويتألف المجتمع المدني من أشكال متعددة من التنظيمات والجماعات الطوعية، مثل الأسر، والمنظمات الدينية، والنقابات العمالية، وجماعات الدعم الذاتي، والجمعيات الخيرية، ومنظمات الأحياء وغيرها من المؤسسات التي تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية (حمامة ، عبد القادر، 2024م ، ص 10).

يحدد تقرير التنمية البشرية لعام 1993م المجتمع المدني على أنه مجموعة من المنظمات غير الربحية التي تتولى مهام متطوعة وتعمل غالباً لمصلحة الآخرين، وتتركز أنشطة هذه المنظمات على قضايا وأفراد خارج نطاق أعضائها وموظفيها، ويتم ربط المجتمع المدني بالمنظمات الأهلية والشعبية، حيث يوفر الدعم الاستشاري أو المالي كجسر لتوفير الخدمات (الشمبري، 2008م، ص22).

كما يُعرّف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه يشمل مجموعة واسعة من الكيانات والمؤسسات التي تتميز باستقلالها عن الحكومة، إما بشكل كامل أو جزئي، لذلك فأهداف هذه المؤسسات تتمحور حول قيم إنسانية وتعاونية في المقام الأول، بدلاً من الأهداف التجارية، وتشمل هذه المؤسسات: وكالات خاصة في الدول تساند جهود التنمية الدولية، وجماعات دينية منظمة على المستوى الإقليمي أو الوطني ومجموعات مجتمعية تنشأ في المناطق الريفية(سمك، 2002م، ص48). وفقًا لوثيقة الأمم المتحدة الصادرة عام 1994م، تُعرف المؤسسات غير الحكومية بأنها كيان غير ربحي يضم أفرادًا أو جماعات من مواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتحدد أنشطة هذه المؤسسات من خلال إرادة أعضائها، حيث تستجيب لحاجات أعضاء الجماعات التي تتعاون معها، وتُعد المنظمات التطوعية التي تنشأ عن إرادة حرة والتي لا تورث، أحد أشكال المؤسسات غير الحكومية، ويكون الانتماء فيها قائمًا على الإرادة الحرة والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة وفق لقواعد منظمة داخل كل رابطة، (الخشب، 2002م، ص159)، في الأدبيات العربية، اعتمدت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 2002م التعريف التالي للمجتمع المدني: "يشير إلى المؤسسات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة في مجالاتها المختلفة لتحقيق أهداف مختلفة، وتشمل هذه الأهداف المشاركة السياسية، كصنع القرار السياسي على المستويين الوطني والإقليمي، والدفاع عن مصالح أعضائها، ونشر الوعي الثقافي، والمساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية(بلباي، 2021م، ص940.)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: وظائف المجتمع المدني

المجتمع المدني ليس مجرد نتاج عشوائي، بل هو حصيلة أفكار وثقافات ورؤى تطورت لتشكل منهجاً للحياة يسعى لتعزيز ثقافة التعددية والتنوع، وتشجيع الحوار واحترام الآراء المختلفة وقبولها ضمن الإطار العام للدولة، (ديورانت، 1988م، ص49). وكما تتعدد معاني المجتمع المدني تتعدد وظائفه وأدواره في المجتمع وهذا التعدد يفسر مدى أهمية المجتمع المدني وما يقوم به من أدوار منها: (الجبوري، 2018م، ص36):

1. الحفاظ على النظام والانضباط: يُسهم في مساءلة الحكومة وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات.
2. تعزيز الديمقراطية: يُتيح قنوات للمشاركة الطوعية في المجالين العام والسياسي.
3. تعزيز التنمية الاجتماعية والسياسية: يُسهم في بناء المجتمع من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس الناس.
4. تلبية الاحتياجات وحماية الحقوق: يُدافع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
5. الوساطة والمصالحة: يُسهّل التواصل بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين للتعبير عن رغباتهم سلميًا.
6. سدّ الثغرات: يُساعد على سدّ الثغرات التي تُخلّفها الدولة عند انسحابها من بعض الوظائف. (بن رحو،2018م، ص65).

ثالثاً: مجالات ونشاطات المجتمع المدني

تتنوع مجالات عمل منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها وفقاً لأهدافها ووسائلها واهتماماتها، فبينما تركز بعض هذه المنظمات على اهتمامات محددة مثل الاقتصادية، والاجتماعية والصحة والبيئة والإنسانية، فإن نطاق عملها قد يقتصر على المستوى المحلي أو يتجاوزه إلى المستوى الوطني أو العالمي، وتلعب غالبية هذه المنظمات دوراً محورياً في مكافحة الفقر والأمراض، فضلاً عن رفع الوعي حول القضايا الهامة مثل العدالة الاجتماعية والبيئية والشفافية حيث تعمل الهيئات الدولية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لضمان أن يكون لمشروعاتها وبرامجها الميدانية تأثيرات ملموسة على حياة المجتمعات المحلية(ادلوف، 2009م، ص118), فالمجتمع المدني يتزايد دوره مع تنامي الحاجة إلى إشراك أطراف إضافية في مهام وبرامج التنمية، خاصة بعد أن أصبحت الدولة، بأجهزتها وإمكاناتها، عاجزة عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمواطنين. ومع أنّ تلبية هذه الاحتياجات تُعد حقًا أصيلًا لهم، وأن الاستجابة لها أصبحت ضرورة ملحّة لضمان الأمن الإنساني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، الامر الذي أصبح من الضروري توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتكون "شريكًا" في عملية التنمية، والاستفادة مما تمتلكه من موارد بشرية ومادية، والخبرات التي راكمتها، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مجالات أساسية تنشط فيها منظمات المجتمع المدني. (بن راحو، 2018م، ص71):

1 _ توفر الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها جمعيات المجتمع المدني.

2 _ المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، و في هذا المجال تعمل على تقوية القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي و صياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3 _ المساهمة في رسم السياسات و الخطوط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من المجتمعات المجتمع بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

أ _ الرصد والمراقبة، حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن.

ب _ المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي لانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأسر و الأفراد.

ج _ الضغط وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها.

د _ تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

لذا، فهي تساهم هذه المؤسسات في التأثير على عمليات صنع القرار من خارج الهياكل السياسية الرسمية، كما تؤدي أدوارًا نقابية تهدف إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها، ورفع المعايير المهنية، والتعبير عن تطلعاتهم. وتشمل وظائف المجتمع المدني أيضًا أدوارًا ثقافية، كما يظهر في اتحادات الأدباء

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والمثقفين، والجمعيات الثقافية، والأندية الاجتماعية التي تسعى إلى نشر الوعي وفق البرامج والأهداف المحددة في خططها(بن رحو،2018م، ص65).

لذا يمكن الاشارة إلى أن لمسار تطور العمل التطوعي للمجتمع المدني مراحل أساسية تميزت بتباين في الأهداف والأولويات كالآتي (عدلي، ص10):

_ **الأساس الاقتصادي:** لتحقيق مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على نظام يتيح للأفراد تلبية احتياجاتهم الأساسية عبر المبادرات الفردية والنشاط الخاص، دون الحاجة إلى تدخل الدولة ذلك لأن التدخل يقلل من فرص تعزيز وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة.

_ **الأساس السياسي:** يُؤكّد على ضرورة وجود آلية تسمح لجميع أعضاء المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم أو أفكارهم، بالتعبير بحرية عن آرائهم ومصالحهم، وإيماناً بأهمية السلم الاجتماعي، ينبغي أن تتم هذه العملية بشكل منظم ومسالم، مع مراعاة قواعد وأعراف المجتمع.

_ **الأساس الأيديولوجي:** يُعرف بمجموعة من المبادئ والقيم التي تشكل أساس معتقدات جماعة اجتماعية ما قد تتفق هذه المعتقدات مع الأيديولوجية الرسمية للدولة، أو قد تكون متعارضة معها، وتهدف هذه الجماعات الاجتماعية إلى تحقيق أهدافها من خلال تطبيق هذه المبادئ والقيم في سياقهم الاجتماعي والسياسي.

_ **الأساس القانوني**: يشير هذا المصطلح إلى النظام القانوني الذي تقوم عليه الدولة، والذي يميز نفسه بالمساواة الكاملة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والحريات الأساسية، دون أي تمييز على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي.

المحور الثاني : مفهوم وأبعاد الأمن القومي

مصطلح الأمن القومي يُعتبر واحداً من المصطلحات البارزة في مجال العلوم الاجتماعية، حيث ساعدت الظروف المرتبطة بالحرب العالمية الثانية وما تبعها في تسليط الضوء على هذا المفهوم وقد برز المصطلح لأول مرة عام 1943م على يد الكاتب الأمريكي (والتر ليبمان)، واتسم منذ بداياته بطابع عسكري وكثيراً ما يُستخدم هذا المفهوم من قبل المنظرين السياسيين والعسكريين للتعبير عن أهداف سياسة الدولة (جمال ، أحمد، 2016م).

يواجه الباحثون صعوبة في وضع تعريف موحّد ودقيق لمفهوم الأمن القومي بسبب تعدد مدلولاته واختلاف تقديراته بين الدول والمفكرين، وقد شغل موضوع الأمن اهتمام القادة والسياسيين عبر التاريخ باعتباره ركيزة أساسية لاستمرار الدولة وضمان بقائها مما جعله في مقدمة أولويات السياسات الداخلية والخارجية للدول كما يُعد الأمن تحديًا بحثيًا معقدًا نتيجة صعوبة صياغته نظريًا، الأمر الذي أدى منذ تسعينيات القرن الماضي إلى توسّع كبير في الدراسات الأمنية، وظهور اتجاهات ومفاهيم ومدارس جديدة تناولت الأمن من زوايا متعددة تتجاوز البعد العسكري التقليدي، وفي ضوء التطورات الحديثة، بات الأمن القومي يُعرَّف بشكل شامل على أنه حالة من الاستقرار والقدرة تمكّن الدولة ونظام الحكم من تحقيق التنمية والتقدم والنجاح، ويشمل الأمن القومي مجموعة من المبادئ النظرية، والأهداف العملية، والسياسات التي تهدف إلى حماية وجود الدولة ومصالحها الحيوية، وضمان استقرارها الداخلي والخارجي، والتعامل مع المخاطر المحتملة، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة (بنافي، 2016م).

لذا ارتبط مفهوم الأمن القومي بظهور الدولة وتطورها منذ القدم، ومع ذلك لم يتبلور صياغة فكرية دقيقة إلا في الآونة الأخيرة، ولقد تنوعت صياغاته العلمية باختلاف المجالات التي انتمى إليها الباحثون (سياسي، قانوني، اجتماعي، وغيرها)، لذا عند تحليل مفهوم الأمن القومي، يجب البدء بمعرفة مراحل تطوره ودلالاته المختلفة، ثم الانتقال إلى أبعاده المتعددة مع ربطها بمفاهيم السيادة الحديثة للدولة على النحو التالي:

1) _ مراحل تطور مفهوم الأمن القومي: لقد تم صياغة مفهوم "الأمن القومي" ووضعه في سياقه الحالي كنتيجة مباشرة لظهور الدول القومية في أوروبا، هذا المفهوم لم يظهر بشكل ثابت بل تطور عبر ثلاث مراحل متميزة(الكعبي، 2014م، ص33):

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أ_ **الأمن من خلال القوة:** يُعرّف هذا المفهوم للأمن على أنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وخاصّة التهديدات العسكرية، وفي هذه المرحلة التاريخية، ساد الاعتقاد بأن امتلاك الدولة للقوة العسكرية هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن القومي.

ب_ **الأمن من خلال التنمية:** أضحى مفهوم الأمن القومي في العصر الحديث أكثر تعقيدًا من كونه مجرد حماية لحدود الدولة بالمعنى التقليدي؛ إذ برزت القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية كعوامل رئيسة تؤثر بعمق في المشهد الدولي، وتنافس القوة العسكرية في أهميتها ومن ثم، أصبح الأمن بمفهومه المعاصر مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الشاملة بمختلف أبعادها.

ج_ **الأمن من خلال القوة والتنمية**:

في سياق التحولات الجارية في النظام الدولي المعاصر، يبرز مفهوم الأمن القومي كأداة أساسية لضمان استقرار الدولة، ويستند هذا المفهوم إلى تحقيق توازن دقيق بين عنصرين أساسيين الأول القوة التي تمكن الدولة من مواجهة التهديدات الخارجية، والثانية التنمية التي تضمن رفاهية شعبها وقدرته على الصمود، وبذلك يصبح الأمن القومي بمثابة درع يحمي مصالح الدولة الوطنية في كافة المجالات، ويضمن استمرارية عملها بكفاءة وفعالية ضد كل أنواع التهديدات، بغض النظر عن مصدرها أو طبيعتها.

أبعاد الأمن القومي:

يُعدّ الأمن القومي مفهومًا متعدد الأبعاد، إذ لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل مختلف المجالات التي تضمن استقرار الدولة وحماية مصالحها الحيوية وتتداخل هذه الأبعاد لتُكوّن منظومة شاملة تسعى إلى تحقيق أمن الدولة والمجتمع معًا، ومن أبرزها(فوزاري، 2019م، ص62) :

_**البعد السياسي :** المحافظة على الدولة ككيان سياسي تتطلب سعيًا دقيقًا على صعيدين داخلي وخارجي، يَتمثّل الهدف في الحفاظ على تماسك المجتمع، وإرساء السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية بين جميع المواطنين داخلياً، كما يجب على الدولة أن تكون على دراية تامة بطموحات الدول الكبرى والقوى الإقليمية التي قد تطمع في أراضيها أو مواردها الطبيعية، والعمل على حماية مصالحها من أي اعتداء خارجي.

_**البعد الاقتصادي :** يسعى هذا الكيان إلى خلق بيئة ملائمة تخدم احتياجات المواطنين وتضمن لهم سبل الرقي والتنمية من خلال استغلال جميع موارد الدولة وتعزيز رفاههم، ويعتبر مجال الأمن القومي الاستراتيجية الأساسية للدولة، حيث تسهر على تحقيق أهدافها السياسية، ويساهم النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي بشكل حاسم في تحقيق المصالح الأمنية للدولة، وذلك من خلال تعزيز قوة الردع الاستراتيجي، وتطوير التبادل التجاري، وتصدير العمالة الكفؤة، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة، خاصة التقنيات ذات المستوى العالي.

_**البعد الاجتماعي**: يُعدّ تعزيز الوحدة الوطنية عنصرًا حاسمًا في حفظ سلامة الدولة وتماسكها، إذ يسهم في ترسيخ الإرادة القومية وتحقيق إجماع شعبي حول المصالح والأهداف الأمنية المشتركة وفي المقابل، فإن انتشار الظلم الاجتماعي أو ارتفاع معدلات الفقر بين المواطنين يُعدّ من أبرز التهديدات التي تواجه أمن الدولة واستقرارها وتتفاقم خطورة هذا التهديد مع تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، وأزمة السكن، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وضعف نظم التأمين الاجتماعي.

_**البعد العسكري :** تُحقق أهداف الأمن والدفاع والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قوية، قادرة على تلبية متطلبات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي، وتتمثل هذه القوة في قدرتها على حماية الدولة وتأمين عمقها الاستراتيجي، مع الحفاظ على حالة استعداد دائم وكفاءة قتالية عالية لمواجهة أي عدوان خارجي، ويمثل هذا البُعد العسكري أداة أساسية لدعم السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي في الساحة الإقليمية، ويشمل هذا الدور إعداد الدولة والشعب للدخول في الدفاع عن الوطن ودعم الجهود الحربية خلال فترة الصراع المسلح، فضلاً عن تحقيق أهداف الردع خلال فترات السلام.

_**البعد الثقافي:** يحمي التوجه الأيديولوجي والقناعات الفكرية العادات والتقاليد والقيم، ويُحفّز مصادر القوّة الوطنية في مختلف المجالات هذا التوجه يُمكّن من مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوصّل بنا إلى الشعور بالحرية والكرامة، فضلاً عن شعور الأمان بالنسبة للفرد والمجتمع، يسهم الدور الثقافي بشكل أساسي في حماية الوطن من الأفكار الثقافية التي تترافق مع العولمة وصراع الحضارات وذلك عندما

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتم أخذ المفهوم الشامل للثقافة، الذي يشمل الفكر، والثقافة، والتعليم والإعلام والفنون والأدب، فإن الأمن القومي يعني تمكين الشعب من ممارسة منظومته الخاصة من القيم على أرضه المستقلة.

_ **البعد البيئي :** يعدّ التأمين ضد مخاطر البيئة، بما في ذلك التخلص من النفايات والحد من مسببات التلوث ومواجهة مشاكل التصحر والجفاف والحرائق الغابية وغيرها من الكوارث الطبيعية، أمرًا حاسمًا للحفاظ على الأمن القومي لذا ينبغي للدولة أن تستعد لمثل هذه المخاطر من خلال وضع خطط شاملة للسيطرة عليها وحماية المواطنين والممتلكات.

المحور الثالث: واقع المجتمع المدني في ليبيا

عقب أحداث التغيير التي شهدها العالم العربي عام 2011م، برزت في المجتمعات العربية أعداد كبيرة من المنظمات والمؤسسات الخيرية والإغاثية التي تُصنَّف ضمن مؤسسات المجتمع المدني. وقد انصبَّت جهود هذه الكيانات في البداية على تقديم الدعم والمساعدات المادية للسكان المتضررين في المناطق التي لحقتها آثار الدمار والخراب ومع مرور الوقت، ظهرت منظمات ومؤسسات أخرى تتبنّى مبادئ التوعية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ساعيةً إلى إحداث تغيير إيجابي طويل الأمد في المجتمعات(مرجين، ص10).

أولاً: تركيبة وتطور المجتمع المدني الليبي

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني في ليبيا من المفاهيم الحديثة نسبياً، إذ لم يترسخ إلا في السنوات الأخيرة، رغم وجود بعض المنظمات والمبادرات المدنية في العهد الملكي، مثل حركة الكشافة الليبية والمنظمات النسوية والجمعيات الخيرية غير أنّ هذا النشاط تقلّص بعد عام 1969م، حين فُرضت قيود صارمة على حرية التجمع والتعبير، وحُصر دور منظمات المجتمع المدني في الأعمال الخيرية فقط. ومع ذلك، شهدت البلاد في عام 2003م عودة تدريجية للنشاط المدني من خلال مشروع "ليبيا الغد" وإنشاء "مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية" برئاسة سيف الإسلام القذافي، والتي ضمّت عدداً من الحقوقيين البارزين في تلك الفترة وقد برزت منظمات المجتمع المدني لاحقاً بدور محوري في دعم التحولات والمراحل الانتقالية التي شهدتها ليبيا، خصوصاً منذ عام 2011م، حيث ساهمت بفاعلية في تقديم الدعم الإنساني وتعزيز قيم الديمقراطية ويمكن إبراز هذا الدور على النحو التالي(مرجين ، ص11):

المرحلة الأولى(الانطلاقة): تميزت هذه المرحلة باندلاع الحراك الشعبي في 27 فبراير 2011م، واستمرت تلك المرحلة التي شهدت تحولات جوهرية.

المرحلة الثانية (إعادة البناء): شهدت هذه المرحلة بدايةً من عام 2012م، نموًا ملحوظًا في عدد مؤسسات المجتمع المدني والتي ظهرت خلالها أشكال جديدة ووظائف متنوعة لمؤسسات المجتمع المدني، وبالرغم من مواجهة بعض التحديات الفنية والمالية، إلا أن غالبية أعضاء هذه المؤسسات يتطوعون جهدهم ومعرفتهم وخبراتهم وزمانهم وأموالهم من تلقاء أنفسهم، وذلك لتعزيز حالة الوطن والمواطنين.

المرحلة الثالثة: تصاعد الوعي الموضوعي وفاعليته المؤثرة.

ثانياً: دور القبيلة في المجتمع الليبي

يتصف المجتمع الليبي بتركيبة اجتماعية تميل إلى التجانس، حيث تشكل مجموعات ذات أصول عربية الغالبية العظمى. وتوجد أيضًا جماعات أمازيغية وطوارق وتبو بنسب أقل حيث يشترك غالبية السكان في عقيدة الإسلام على المذهب المالكي، كما يمكن تصنيف المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي، حيث كانت القبيلة لعِدّة قرون بنية اجتماعية أساسية. وبالرغم من ظهور هياكل اجتماعية جديدة في السنوات الأخيرة، حافظت القبيلة على موقعها المتميز في بنيان المجتمع الليبي وتُنظر للقبيلة محلياً كإطار يضمّ مجموعة من الأسر النووية والأسر الممتدة، التي ترى نفسها مرتبطة بأصل مشترك، إما عن طريق نسب الدم أو الزواج. وتتحد هذه الأسر لتشكّل العشائر، والتي بدورها تتكون منها البطون، ثم تنجم عنها القبيلة الأكبر، ويلعب المركب القبلي دوراً مهماً في تحديد الهوية الاجتماعية في ليبيا، حيث تشكل القبيلة جزءًا أساسيًا من الهوية الشخصية والاجتماعية للفرد وتتباين القبائل الليبية في أصولها وأنسابها العرقية، وتشمل مجموعات ذات أصول أمازيغية وعربية وتركية وإفريقية وتقدم القبيلة للأفراد الأمن والحماية، فضلاً عن فرص العيش الكريم،

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأمر الذي يفسر انتماء غالبية الليبيين للقبيلة حوالي 90% وفق بعض الإحصاءات، ويبلغ عدد القبائل في ليبيا حوالي 140 قبيلة، تمتد عبر الحدود مع دول أفريقية أخرى، وتشكل القبائل العربية الغالبية العظمى من إجمالي عدد القبائل الليبية (حوالي 97%)، أما القبائل الأمازيغية فتشكل نسبة ضئيلة (حوالي 3%)، وتُعكس هذه التركيبة الاجتماعية تنوعًا وتعددية في المجتمع الليبي، حيث تؤثر القبيلة بشكل كبير على الهوية والتكوين الاجتماعي للأفراد لذا شهدت التركيبة القبلية في ليبيا تطورات عديدة خلال التاريخ الحديث والمعاصر، من بينها بروز حركة السنوسية كحركة إصلاحية دينية في برقة منذ عام 1853م، ثم انتشارها غرباً وجنوباً كما لعبت القبائل الليبية دوراً هاماً في مقاومة الاحتلال الإيطالي عام 1911م، ويُعد حضور التحالفات القبلية سمة بارزة في ليبيا خلال الحقب التاريخية الحديثة والمعاصرة، وهو ما دفع الباحثين إلى التأكيد على ضرورة دراسة ممارسة السلطة في ضوء الظاهرة القبلية، التي كان لها تأثيرٌ فعالٌ على الأحداث الاجتماعية والسياسية في البلاد(التير 2011م، ص16).

ثالثاً: المجتمع المدني والدولة في ليبيا

بادر التحول السياسي الذي انطلق في 17 فبراير 2011م إلى زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا. ومعظم هذه المؤسسات كانت على شكل جمعيات إغاثية، وتقتصر مهامها على جمع التبرعات للمدن التي تعاني من آثار الحرب مثل مصراتة والزنتان وأجدابيا وغيرها حيث اختفت بعض هذه الجمعيات بعد تحرير مدينة سرت بسبب طبيعتها المؤقتة لم تستمر إلا نسبة قليلة من هذه الجمعيات في العمل، وبقي دورها مقتصراً على تقديم الإغاثة(بن سعيد، 2016م، 96). لذا انتشرت بعض هيئات ومنظمات أجنبيَّة وعربية تحاول التدخل فَي أنشطة الجمعُيات الاهلُية ومؤسسات المجتمع المدنَّي فَي لُيبيا، بدعوى تأهُيلها لتكون ضمن مؤسسات المجتمع المدنَّي، إن أغلب من فرحوا بفكرة تكون الجمعات يمكن أن يحسب على المجتمع المدنَّي من صغار السن الذُين لم تتح لهم الفرصة فَي الماضَّي، لذا يوجد تهافت من قبل هؤلاء على من يقومون بتقدم أنفسهم كخبراء أجانب قدموا إلى ليبيا لبناء المجتمع المدني الليبي، إذ ينتمي هؤلاء إلى منظمات أجنبة، وتثير الشكوك حول الاهداف الفعلية لهذا الاهتمام بهذا الدعم الأجنبي، الأمر الذي يستدعي أن يلتفت المسؤولون إلى هذا الأمر والاعلان عن القواعد التي يجب مراعاتها في هذا الشأن وتطُوير أجهزة المراقبة والمتابعة قبل أن ُستفحل الأمر(أبو حجر، 2017م، 82)، فبسقوط بنظام القذافي 2011م، لقد شهدت البلاد انهيار الدولة، حيث تعاقب على عدة حكومات منذ ذلك الحين والتي لم تتمكن أي من هذه الحكومات من استعادة السيطرة الكاملة على مجالي الولاية الأساسيين للدولة: احتكار السلاح والضبط الاجتماعي للعنف المشروع اضطرت كل حكومة إلى التعاون مع الميليشيات القائمة، بالإضافة إلى إنشاء تشكيلات مسلحة جديدة، وذلك للقيام بأدنى مستويات تنظيم المجتمع، وفي الوقت نفسه، حافظت العديد من الميليشيات على درجة عالية من الاستقلالية، فرضت سيطرتها على مناطق جغرافية محددة مثل المدن أو أجزاء منها قَامت هذه الميليشيات بتنفيذ بعض مهام الدولة، مثل استخدام العنف والضبط الاجتماعي وجمع الأموال ومع ذلك، لجأت العديد من هذه الميليشيات إلى وسائل غير إنسانية للقيام بهذه المهام، بما في ذلك التهديد والتعذيب والقتل من الواضح أن القيادات السياسية وقيادات الميليشيات وأقطاب تهريب المخدرات يهرعون نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، وتجميع الثروة المادية، مما أدى إلى إفشال جميع الجهود المبذولة حتى الآن لإعادة بناء العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع هذا يتضمن تلك الجهود التي تدعمها بعض منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي(التير 2011م، ص17).

المحور الثالث: علاقة المجتمع المدني بالأمن القومي الليبي

يُعدّ المجتمع المدني المنظّم موضوعًا معقدًا يثير الكثير من الجدل، خصوصًا فيما يتعلق بدوره في التعامل مع النزاعات المسلحة، فالكثير من الحكومات والمنظمات الدولية تتردد في الاعتراف بدوره المؤثر في صياغة السياسات العامة، إذ اعتُبرت قضايا الأمن والسلام تقليديًا من اختصاص الدولة وحدها ومن ثمّ تُثار تساؤلات حول مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على المساهمة الفعلية في تعزيز الاستقرار دون الإضرار بسيادة الدولة، وسط مخاوف من استخدامها كأداة لأجندات خارجية لذلك سوف يتم تناول الموضوع على النحو التالي:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً: أزمة المجتمع المدني بعد الانتفاضة الليبية2011م

شهد المجتمع المدني في ليبيا بعد عام 2011م حراكاً ملحوظاً، تجلّى في تأسيس عدد كبير من المؤسسات منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية وتشير بيانات مفوضية المجتمع المدني إلى تزايد واضح في عدد المنظمات غير الحكومية في مختلف مناطق البلاد، إذ بلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني المسجلة نحو (5415) مؤسسة خلال الفترة ما بين عامي(2011 _2018م). ومع ذلك، فإن ازدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني لا يعكس بالضرورة فاعليتها أو كفاءتها في أداء مهامها. ففي الثالث عشر من مارس عام 2023م، أصدر مدير إدارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بديوان رئاسة الوزراء في الحكومة الوطنية الموحدة تعميمًا يحمل الرقم (5803)، يقضي بإلغاء تراخيص جميع المنظمات غير الحكومية التي تأسست منذ عام 2011م، الأمر الذي ترتب عليه اعتبار هذه المنظمات غير القانونية وبالتالي، سيؤدي هذا القرار إلى إغلاق المجال العام للعمل المدني في ليبيا، ويستند التعميم رقم (5803) إلى رأي قانوني صدر عن إدارة قانون الجهات التابعة للمجلس الأعلى للثورة في الثامن من مارس عام 2023م، والذي خلص إلى أنه لا يمكن لجمعيات المجتمع المدني العمل بشكل قانوني إلا إذا استندت إلى القانون رقم (19) لسنة 2001م، في هذه الحالة ينبغي تطبيق القانون المتعلق بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية، باعتباره أحدث تشريع في هذا المجال، ويُذكر أن هذا القانون صدر خلال فترة حكم القذافي، ويشتمل على شروط تقيّد عمل المنظمات المدنية، وخصوصاً الشرط الذي يلزم الحصول على موافقة الجهات الأمنية لإنشاء أي منظمة غير حكومية قبل البدء في ممارسة أنشطتها، بالإضافة إلى ذلك، يمنح القانون السلطة التنفيذية سلطة الرقابة على هذه الأنشطة، وهو ما يُفسّر كمحاولة للكبت وتقييد الأصوات المعارضة التي تنقد الوضع الراهن(العبيدي، 2022م).

ثانياً: تحديات المجتمع المدني والأمن القومي الليبي

يُبين التقرير الخاص بليبيا أن مؤشر الاستدامة الخاص بمنظمات المجتمع المدني قد شهد انخفاضاً طفيفا خلال عام 2019م وتعود هذه الانخفاض إلى تأثير الحرب على مدينة طرابلس سلبياً، حيث أدت إلى تعقيد عمليات تقديم الخدمات الأساسية، فضلاً عن أزمة السيولة النقدية التي واجهت المنظمات وأظهرت نتائج الدراسة تدهوراً في البُعدين القانونيين والماليين، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدعم الموجه لمنظمات المجتمع المدني لذلك يمكن ابراز أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني(بوقيعقص، 2021م):

(أ)_البيئة القانونية: يُشكل غياب تشريع مُحدد لنشاطات المجتمع المدني تحدياً حقيقياً للقطاع، فالقانون رقم 19 لسنة 2001م، وإن كان سارياً، إلا أنه لا يفي بالغرض الكامل في تنظيم القطاع، هذا فضلاً عن قلة اللوائح التنفيذية والمراسيم الصادرة عن السلطات التنفيذية والتي تفرض قيوداً كبيرة على أنشطة منظمات المجتمع المدني وتخضع هذه المنظمات، في الواقع، لرقابة حكومية صارمة في مجالات تلقي المساعدات المالية وفتح الحسابات المصرفية ومزاولة النشاط.

(ب)_الاستدامة المالية: واجهت العديد من المنظمات العاملة داخل ليبيا تحديات كبيرة نتيجة صعوبات نقل الأموال إلى المؤسسات المالية الليبية وتعقيدات فتح الحسابات المصرفية، مما أثر سلباً على قدرتها التشغيلية.

(ج)_المناصرة: أدى انقسام السلطة التشريعية إلى حالة من الجمود السياسي، جعلت إقرار أي تغييرات في السياسات أو القوانين أمراً شبه مستحيل. بالإضافة إلى ذلك، تعاني غالبية منظمات المجتمع المدني من غياب قنوات اتصال مباشرة مع صناع القرار، مما يقيّد قدرتها على التأثير في صياغة برامج الإصلاح.

ومما سبق، يمكن استنباط أبرز التحديات التي واجهها المجتمع المدني والأمن القومي في السنوات الأخيرة بعد التحول السياسي عام 2011م، ومن أبرزها:

1. **ضعف المؤسسات الحكومية والسلطة المركزية:** أدى انهيار نظام القذافي إلى فراغ في السلطة مما سمح لمليشيات مختلفة بالسيطرة على مناطق متفرقة من البلاد وخلق صعوبات في إرساء دولة مركزية قوية.
2. **انتشار السلاح غير المنضبط:** انتشر السلاح على نطاق واسع بين المواطنين بعد 2011م مما زاد من حالات العنف والاقتتال المسلح بين الفصائل المختلفة.
3. **ضعف المجتمع المدني:** لم يتمكن المجتمع المدني في ليبيا من أداء دوره التنموي والرقابي بشكل فعّال بسبب الصراعات السياسية والأمنية التي اجتاحت البلاد وعطّلت مؤسساتها.
4. **غياب الأمن وانتشار الجريمة:** ساهم ضعف السلطة المركزية وانتشار السلاح في تنامي حالات الجريمة والفوضى الأمنية في البلاد.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. تدخل الجهات الخارجية: شهدت ليبيا تدخلات عسكرية وسياسية من دول إقليمية ودولية مما زاد من تعقيد الأزمة الليبية.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية للمجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي الليبي

يقوم تأسيس الدولة الحديثة على أسس مدنية وعلمانية، حيث تُنشأ سلطتها وفق آليات وقواعد قانونية وديمقراطية، وتسعى لتعزيز قيم الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل كما تهدف الدولة إلى توحيد مكونات شعبها وحماية التنوع الثقافي والحضاري والتربوي، مع تجاوز الولاءات الضيقة في هذا الإطار، تُطبق الديمقراطية على أساس المواطنة، ليتمتع جميع أفراد المجتمع بالمساواة ويعملوا جميعاً لخدمة الدولة والهوية الوطنية المشتركة وتُتيح هذه النماذج فرصة استثنائية لبناء مجتمع متين ومتقدم، وذلك من خلال الاستفادة من العديد من الفرص التي تُقدّمها الدولة الحديثة من خلال(المغيربي، ص19.):

أ_ حصر الحوار الوطني.

ب_ الدستور التوافقي والمساندة الوطنية.

ج_ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية والتنموية

د_ المجتمع المدني الفعال.

"إن تحقيق الاستقامة في الواقع لا يمكن أن يتم إلا من خلال معالجة المشكلات الجوهرية المرتبطة ببناء الدولة، يُعد احترام البيئة والخصوصية المحلية أمراً أساسياً، كما يلزم مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي واعتباره ركيزة للقوة الوطنية مع تجاوز أي خلافات تاريخية سابقة. ومن الضروري أيضاً العمل على بناء مجتمعات متكاملة تُعزز مبدأ التعددية والتسامح، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في النظام السياسي، والعمل على إقامة أنظمة ديمقراطية قائمة على انتخابات حرة ونزيهة ضمن إطار انتقال سلمي للسلطة. إضافة إلى ذلك، يجب تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الفرص، وعدم استبعاد أي فئة أو تمييزها، لضمان كرامة الإنسان وحمايته من الخوف والحرمان(بومدين، 2016م، ص28). ومن خلال هذه الممارسات، يمكن للمجتمع المدني تعزيز الأمن القومي بشكل فعال عبر مجموعة من الخطوات العملية من خلال:

أولاً: بناء القدرات والوعي المجتمعي من خلال تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمواطنين حول قضايا الأمن القومي، ونشر المعلومات والبيانات الموثوقة عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وتشجيع المبادرات الشبابية والتطوعية في مجال الأمن المجتمعي.

ثانياً: التعاون والشراكة مع الجهات الرسمية عبر إقامة قنوات اتصال مفتوحة مع الجهات الأمنية والدفاعية، والمشاركة في اللجان والمجالس الاستشارية ذات الصلة بالأمن القومي، وتقديم المقترحات والاستشارات البناءة لصناع السياسات.

ثالثاً: المساهمة في الحوار الوطني والبحث العلمي من خلال تنظيم ندوات وحلقات نقاش حول قضايا الأمن القومي، وإجراء دراسات وبحوث متخصصة في مجالات التهديدات والتحديات الأمنية، ونشر الأبحاث والتقارير لتوعية صناع القرار والرأي العام.

رابعاً: المساهمة في بناء الثقة والتماسك المجتمعي من خلال تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني بين أفراد المجتمع، ومواجهة الخطابات المتطرفة والتحريضية، ودعم البرامج التنموية والاجتماعية التي تسهم في استقرار المجتمع.

الخاتمة

قامت الدراسة بتحليل دور المجتمع المدني في ليبيا وأثره المباشر وغير المباشر على الأمن القومي الليبي، استنادًا إلى الإطار المفاهيمي والواقع الميداني والتحديات التي تواجه الدولة الليبية منذ عام 2011م ولقد أوضحت الدراسة أن توسع مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد الانتفاضة جاء في سياق فراغ سياسي وأمني وضعف في مؤسسات الدولة، ما جعل أداء هذه المنظمات متفاوتًا بين دور تنموي حقيقي ودور محدود نتيجة تضارب التشريعات وتداخل الأجندات الخارجية وانتشار السلاح وغياب الرقابة، وبالرغم من ذلك، فقد تبين أن المجتمع المدني يمتلك القدرة على الإسهام في تعزيز الأمن القومي عبر نشر الوعي، وتقوية المشاركة المجتمعية، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، والمساهمة في جهود المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية. ومن خلال هذا البحث نصل إلى بعض النتائج والتوصيات:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً: النتائج:

بناءً على دراسة موضوع المجتمع المدني وأثرة على الأمن القومي الليبي، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1يسهم المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي عبر تفعيل المشاركة المجتمعية، وتوعية المواطنين، وتعزيز المواطنة الفاعلة.

2_تتمثل تحديات المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي في ضعف التمويل والموارد المتاحة، وغياب التنسيق بين الجهات الفاعلة، وقصور وعي بعض فئات المجتمع بأهمية دوره.

3_تحقيق الاستقرار والأمان المجتمعي، من الضروري التكامل التام بين جهود المجتمع المدني والجهود الحكومية.

ثانيا: التوصيات:

1. إنشاء آليات رسمية للتشاور والحوار بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني.
2. _إشراك المجتمع المدني في مراحل إعداد السياسات والاستراتيجيات الأمنية.
3. **3.** إتاحة الفرصة للمجتمع المدني للمشاركة في مراقبة وتقييم السياسات الأمنية.
4. تشجيع التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية الناشطة في مجال الأمن.
5. تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية في قضايا الأمن القومي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً / الكتب:

1- أبو زيد أحمد سليمان أبو زيد(2003م)، **علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي**،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .
2- جمال، على، جِـهاد، عبد العليم أحمد على(2016م) ، **تأثير منظمات المجتمع المدني على الأمن القومي المصري "بعد ثورة يناير"** .المركز الديمقراطي برلين المانيا، يناير 2016.
3- بنافي، ريناس(2016م)**. المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية**، المركز الديمقراطي العربي، 25، ديسمبر .
4- آدلوف فرانك ، (2009م)، **المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي**، ترجمة عبد السلام حيدر، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2009م.
5- الخشت ، محمد عثمان(2002م) **المجتمع المدني عند هيجل**، القاهرة، دار قبا.
6- سمك ، عابدين، نجوى ، السيد صدقي ، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،2002م.
7- الشمبري وفاء كاظم ، (2008م)، **المجتمع المدني: إشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية**، طرابلس، ليبيا، الدار الأكاديمية.
8- ديورانت وول ، (1988م) **قصة الحضارة**، ترجمة عبد الحميد يونس، الجزء الثاني والعشرون، بيروت: دار الجيل.

ثانياً / الدوريات:

1 بلباي إكرام (2021م) بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس - العدد الرابع - السنة ديسمبر .
2 البيح ، حسين علوان(1998م)، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد(236)، أغسطس.
3 حسين فوزاري، بناء أمن قومي فعال كاستراتيجية للحكم الراشد، **دفاتر البحوث العلمية**، المجلد السابع ، العدد 2.
4 العبيدي، آمال ، دراسة تمهيدية عن الحكومة والمؤسسات في ليبيا، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت،
5 digitallibrary.un.org/record/3894978/files/E_ESCWA_CL6.GCP_2020_TP.1-AR.pdf
6 مرجين، سالم حسين ، المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011م المفاهيم –والمدلولات- والرؤية المستقبلية، مجلة جامعة عمر المختار portal.arid.my/Publications/3935279c-4254-48.pdf

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

7 بن رحو سهام بن علال(2018م) ، المجتمع المدني شريك فعال في العمل التنموي المحلي-واقع وآفاق، مجلة دفاتر المتوسط العدد التاسع، (09)، ديسمبر.
8 بومدين عربي(2016م) ، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، **قراءات افريقية**، العدد (28)، أبريل.
9 بن سعيد محمد سالم ، واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، **مجلة كلية الآداب**، العدد السادس، https://journals.misuratau.edu.ly/arts/upload/file/R-74-11.pdf
10 محمد محمود (2022م) ، صورة منظمات المجتمع المدني لدى الشباب الجامعي المصري، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، مجلد 12 ، يونيو.
11 حمامة طويل ،.نشادي عبد القادر(2024م) المجتمع المدني ، المفهوم والمقاربات السوسيولوجية المفسرة له، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد(18)، العـــدد(01).
12 وعطوط ، ضيف كلثوم ،، الأزهر (2018م)، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث، العدد (33)، 13 مارس.
13 سبهان، الجبوري، خيرالله ، عبدالله ،(2018م) دور مؤسسات المجتمع المدني في تغزيز الشفافية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،

ثالثاً : الرسائل العلمية .

1- الكعبي سامي صالح(2014م) ، **مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
2- أبوحجز، محمد إسماعيل،(2017م) **دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا، 2002 -2012م**، رسالة ماجستير منشورة ،الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا،

خامساً / شبكة المعلومات الدولية .

1- مصطفى عمر التير، الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011م وبعدها. **https://books.openedition.org/irmc/3902**
2- هالة بوقيعقص، المجتمع **المدني الليبي والغاية التي لا تدرك 09 يناير 2021** https://alwasat.ly/news/opinions/307014?author=1
3- هويدا، عدلي (2015م)، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية،** . https://socio.yoo7.com/t3704-topic
4- العبيدي، امال (2021 م)
5- digitallibrary.un.org/record/3894978/files/E_ESCWA_CL6.GCP_2020_TP.1AR.pdf (م

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).